أسعد غانم*

العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل – نحو معالجة نظرية وعملية

مقدمة

تعاني مقاربة قضية ارتفاع وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من قصور نظري وعملي؛ فمن ناحية، تميل الأدبيات الاجتماعية التي تعالج الظاهرة إلى التشديد على أسباب قطاعية لفهمها. مثلاً، يشدد من يعمل في المجال البحثي الاقتصادي على التغيّرات الاقتصادية والمدخولات والفقر والصراع على الموارد المالية، إلخ... ويميل الذين يعملون في علم الاجتماع إلى تفسيرات تأخذ بالأسباب المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية، والتغيّر التي طالت مكانة الحمولة والفرد في الحيّز الاجتماعي، ويميل الذين يعملون في بحث التعليم والثقافة إلى تفسيرات تشدد على مضامين التعليم والتثقيف الجماهيري على حساب غيرها من أسباب. كما يقدّم العاملون في مجال علم الإجرام والقانون تفسيرات تتعلق بانعدام النظام، وعدم قيام سلطات الدولة، ومن ضمنها الشرطة، بدورها.

قد تكون هذه التفسيرات صحيحة عينيا، في مجالات محددة، لكنها لا تستطيع تقديم تفسير شامل لظاهرة تفشي العنف في المجتمع الفلسطيني، وهنالك حاجة ملحة لمثل هذا الفهم، حتى نقف على أرضية ثابتة تتيح معالجتها.

من ناحية ثانية، تميل التوصيفات المتعلقة بالعلاجات إلى اقتراحات قطاعية، تتعامل مع العنف كحالة يمكن معالجتها من خلال التشديد على مجالات عينية. فمن يقول بأن السبب اقتصادي يشدد على العلاجات الاقتصادية،

* رئيس الطاقم المهني لصياغة مشروع لجنة المتابعة العليا «المشروع الاستراتيجي لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي»، محاضر في قسم العلوم السياسيّة في جامعة حيفا

لا تنتبه المُعالجات القطاعية بشكل كاف إلى حقيقة ارتفاع العنف في المجالات كلّها، ووصولنا إلى حالة مجتمعية شاملة، ولذلك فإن أي حلول يجب أن تبدأ من كون المشكلة شاملة وتتطلب حلولا شاملة ومتكاملة، وليست قطاعية فقط.

ومن ينسب الأمر للتفكك الاجتماعي يقترح حلولا في المجال الاجتماعي، ومن يقترح حلولا تثقيفية وتربوية يشدد على دور المدارس ومراكز التثقيف المجتمعي، ومن يعتقد بأن الأمر يتعلق بإهمال سلطات القانون، يقدم حلولا تتعلق بفرض القانون والنظام وتفعيل دور الشرطة، إلخ... وهنا كذلك، هنالك قصور جدي، لأن المعالجات القطاعية لا تنتبه بشكل كاف إلى حقيقة ارتفاع العنف في المجالات كلّها، ووصولنا إلى حالة مجتمعية شاملة، ولذلك فإن أي حلول يجب أن تبدأ من كون المشكلة شاملة وتتطلب حلولا شاملة ومتكاملة، وليست قطاعية فقط.

فيما يلي، سوف أحاول تقديم رؤية تنطلق من ضرورة وجود فهم شمولي للظاهرة، كما أن تقديم قراءة نظرية تشكل، في نظري، بداية لمعالجة متكاملة، والمساهمة في وضع حلول شاملة، قد تستطيع، إذا تم تنفيذها، ضبط حالة العنف المتفاقمة، وربما العودة بمجتمعنا إلى «حالة طبيعية» من العنف والجريمة.

حالة مجتمعية

منذ شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٠، تضرر الآلاف من أبناء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من أحداث العنف وجرائم قتل، وقُتل منهم خلال الأعوام الـ ١٩ الأخيرة ما لا يقل عن ١٣٠٠ شخص، وأصيب ما يقارب ٥٠٠٠، بحيث أشارت مصادر إلى ارتفاع نسبي بظاهرة العنف، ما جعل منها أكبر التحديات التي واجهت هذا المجتمع، وأزاحت جانبا، ولو مرحليا، النضال لأجل المساواة، وإبطال القوانين العنصرية في إسرائيل والنضال لإنهاء الاحتلال وقضايا مهمة أخرى، بهدف التعامل مع هذا التحدي.[1]

تشير الأبحاث الأخيرة أن نسبة العنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل متزايدة، فبين السنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ كانت نسبة ضحايا العنف العرب قد وصلت لـ ٦٤٪ من مجموع الضحايا، فيما كان٥٧٪ من المشتبهين بجرائم القتل من العرب، ووصلت نسبة المشتبه بهم بحيازة سلاح غير قانوني إلى ٨٢٪ من بين هذه الفئة.[2] وقد وصف بادي حسيسي، المختص في هذا المجال من الجامعة العبرية، الوضع بما يلي: «لا يكادُ يمرّ يومٌ دون أن نسمع عن حادث إطلاق نار أو جريمة قتل في المجتمع العربيّ، بحيث تُظهر المعطيات أنّ نسبة المواطنين العرب الذين يُقتلون أكثر بثلاثة أضعاف من نسبتهم السكّانية العامة. وأنّ حوادث إطلاق النار أكثر بـ١٢ ضعفًا ممّا هو عليه الحال في المجتمع اليهوديّ في إسرائيل. معطيات مُقلقة نلاحظها في السنوات الأخيرة، وهي آخذة في التفاقم. تُخلّف هذه الظاهرة الكثير من الضحايا، وتُثير مشاعر الفوضى وتغيب الأمن والأمان في البلدات العربيّة وفي بعض المدن المختلطة».[3]

وقد أفادت استطلاعات الرأي في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة إلى أن مشكلة العنف تقض مضاجع أغلبية أبناء المجتمع، ويعتبرونها القضية الأكثر الحاحا للعلاج. وعلى الرغم من ضلوع عصابات الإجرام في جزء كبير من حالات العنف، والقتل تحديدا، إلا أنه من الواضح تماما بأن القضية هي «حالة مجتمعية» عامة، طرأت على مجتمعنا لأسباب كثيرة، وهي بحاجة لفهم شامل، ولتعامل يستطيع في نهاية المطاف العودة إلى «وضع طبيعي» في تجليات العنف وانتشاره، ولا يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى تعاظم دورعصابات الإجرام المنظمة ونفوذها كتفسير أساسي للظاهرة الآخذة –على ما يبدو– في التفاقم.

ومما لا شك فيه، أن العنف في غالبيته هو ظاهرة داخلية، لا تدور على خلفية صدام مع الدولة –عدا حالات اعتداء الشرطة وقوى الأمن المتكررة على مواطنين عرب وعلى خلفيات مختلفة، وهذا النوع ليس موضوعنا هنا في هذه الورقة. كان غالبية الضحايا الذين اعتدي عليهم أو قتلوا

منذ شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٠، تضرر الآلاف من أبناء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من أحداث العنف وجرائم قتل، وقُتل منهم خلال الأعوام الـ ١٩ الأخيرة ما لا يقل عن ١٣٠٠ شخص، وأصيب ما يقارب ٥٠٠٠، بحيث أشارت مصادر إلى ارتفاع نسبي بظاهرة العنف، ما جعل منها أكبر التحديات، بحيث أزاحت جانبا، ولو مرحليا، النضال لأجل المساواة، وإبطال القوانين العنصرية في إسرائيل والنضال لإنهاء الاحتلال.

من المواطنين العرب من داخل المجتمع العربي، وكذلك من ارتكبوا تلك الاعتداءات. فمثلا، أشارت إحصائيات مختلفة إلى أن ٦٥٪ من النساء ضحايا العنف قتلن على يد أزواجهن، بينما لوحت معطيات أخرى بأن حصة المجتمع العربي من مجمع جرائم العنف الكُلية، تساوي النصف. وذلك على الرغم من أن الحديث يدور عن أن الفلسطينيين يشكلون أقلية في المجتمع الإسرائيلي.

كما ولخصت بعض المعطيات حالة العنف المستشري في المجتمع العربي بالإشارة إلى أن ٤٩٪ من السجناء الجنائيين في السجون الإسرائيلية هم من العرب، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن غالبية المجرمين لا يتم القبض عليهم، فنسبة الكشف عن الجرائم من طرف الشرطة الإسرائيلية في المجتمع العربي هي قليلة جدا، حيث تتقاعس الشرطة في التحقيق، وحل هذه القضايا وغيرها من قضايا العنف، مقارنةً بالجرائم المثيلة التي تقع في المجتمع اليهودي.

إطار تحليلي

لماذا تفاقم وضع العنف في المجتمع الفلسطيني في العقد الأخير؟ ماذا حصل داخليا وأدى إلى حالة مجتمعية مريضة، تعبر عن نفسها من خلال العنف والجريمة؟

تعزو التقارير أسباب العنف لعدة عوامل،[٤] منها انعدام الأمن، وعدم أخذ الشرطة لدورها في المجتمع العربي، وانعدام الثقة بين الجماهير العربية والشرطة، لدرجة تنظر فيها الشرطة للعرب كعدو، وليس كمواطنين يستحقون الأمن والحياة الكريمة، عوامل الفقر والبطالة وانعدام الفرص للشباب، إلى جانب مستوى تعليمٍ منخفض، وفقر في الحصول على الخدمات، إضافة للأزمات المرافقة للتمدن والتحديث، والتي تضعف سلطة الأسرة والتقاليد، وتؤدي إلى تفاقم الصراعات داخل الأسرة، وبين الجيران، وفي المجتمع ككل، وما يرافق ذلك من حالة الاغتراب والغضب الموجه للمجتمع والدولة. فيما يعزو حيدر انتشار العنف في المجتمع العربي لعنف الدولة السياسي،[٥] ويتمثل ذلك بسياسات الحكومة، ظاهرة العنصرية بتجلياتها المختلفة، بما يشمل القوانين العنصرية، التعرّض للمواطنين وأماكنهم العامة والمقدسة، وهدم بيوتهم. كما أن العنف بشكل عام، وكما يورد علي[٦] استناداً لبحث جيبوروغرانياك لعام ١٩٩٦»ينبع من أسباب كثيرة، وتشارك في تبلورها عوامل تطور داخلية، وعوامل فسيولوجية ونفسية، وعوامل خارجية مثل: توفر السلاح ووسائل قتالية جديدة، تأثير المجتمع القريب، وتأثير البيئة».

يقول دويري[٧] «يعيش المجتمع العربيّ في مرحلة جديدة انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة، وارتفع فيها العنف الطائش أو المُنْزَاح، ولا سيّما لدى الشباب. ليس في الإمكان إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ولا يمكن القبول بحالة الانفلات السائدة».

يؤكد دويري أن على مجتمعنا أن يتبنى قيم التعددية واحترام الآخر، وينتهج الحوار بين فئاته ومرجعياته المختلفة، ويضع المسؤولية على القيادات السياسيّة والاجتماعيّة، حيث عليها توجيه الإحباط نحو قنواتِ نضالٍ بَنّاءٍ، بالإضافة إلى إعطاء المثال والنموذج الشخصيّ في الحوار واحترام الغير وسَعَة الصدر.

يضيف دويري: «تَحَمُّل الأهل والمعلّمين للمسؤوليّة أمرٌ لا يَحتمل التأجيل. عليهم تَحَمُّل مسؤوليّة تعليم الأبناء والطلاّب أنماطَ تفكيرٍ ومواجَهةٍ غير عنيفة لحالات الإحباط أو لحلّ الصراعات؛ وهذا أمر ممكن ويتطلّب تجنُّد مراكز الخدمات النفسيّة والمستشارين التربويّين ومكاتب الرفاه من أجل مرافقة المدارس والأهل في هذه المَهَمّة».

إذاً تتعدد أسباب العنف وتتنوع منطلقاتها، ويمكن أن تكون متداخلة، كما ويرافق استخدام العنف أحياناً أكثر من سبب، وبالتالي، يدور الحديث عن رزمة، وعدد من

لخصت بعض المعطيات حالة العنف المستشري في المجتمع العربي بالإشارة إلى أن ٤٩٪ من السجناء الجنائيين في السجون الإسرائيلية هم من العرب، مع الأخذ بعين الاعتبار، حقيقة أن غالبية المجرمين لا يتم القبض عليهم، فنسبة الكشف عن الجرائم من طرف الشرطة الإسرائيلية في المجتمع العربي هي قليلة جدا، حيث تتقاعس الشرطة في التحقيق، وحل هذه القضايا وغيرها من قضايا العنف، مقارنةً بالجرائم المثيلة التي تقع في المجتمع اليهودي.

الحلول باتجاهات مختلفة، كما أن الأسباب منها المباشر، ومنها غير المباشر.

قد تستطيع التفسيرات أعلاه، وغيرها ليس هنا المقام لسردها، إعطاء إجابات عينية حول تفاقم أحد أشكال العنف، لكنها لا تعطي تفسيرا شاملا لهذه الظاهرة، من ناحية ثانية من السهل أن نشير إلى مجتمعات عربية أخرى، تمر بالظروف نفسها، لكنها لا تعاني من مستويات العنف نفسها، بما في ذلك المجتمعات الفلسطينية في الضفة والقدس وغزة والشتات، وحتى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل نفسه حتى نهاية القرن العشرين، وبذلك، لا تعطي هذه التفسيرات- برأيي- إجابة كافية وشاملة لظاهرة العنف، وتفاقمها في العقد الأخير. وباعتقادي، فإن ذلك ممكن فقط من خلال فهم السيرورة العامة للمجتمع الفلسطيني، والتي تم التعبير عنها من خلال ظواهر تراجع واضحة، ومنها ظاهرة تفاقم العنف. فما الذي حصل؟ وكيف يمكننا أن نفهم هذا التطور؟

تعود هذه الحالة أكثر من أي شيء آخر إلى تراجع المرجعيات التي تستطيع ضبط الناس وتنظيمهم بسبب المأزق المركب للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والذي تطور جديا في العقدين الأخيرين. والمرجعيات قد تكون أنماطا أو قيما أو افكارا، وقد تكون مؤسسات، أو حتى قد تتمثل في قيادات فردية لها دور مركزي في التحكم بالحالة المجتمعية.

تتشكل هذه المرجعيات في ثلاثة مجالات أساسية:

أولا: مرجعيات اجتماعية ودينية. والقصد هنا لقيم ومعتقدات ومبانٍ اجتماعية كانت في الماضي أكثر قدرة على ضبط المجتمع والتحكم به. على سبيل المثال، كانت لمدير المدرسة والمعلمين، حتى قبل عامين، قيمة اجتماعية كمرجعيات للطلاب ولأهاليهم، تراجعت هذه القيمة كثيرا في السنوات الأخيرة، نتيجة لتغيرات على مستويات عدة، منها الإداري والقانوني والاجتماعي والتكنولوجي، إلخ...

ثانيا، مرجعيات قانونية. والقصد هنا عوامل تربط بين مجتمعنا والدولة، وعلى رأسها تهتك قيمة المواطنة على ضوء ازدياد جدي في الإجراءات والقوانين التي تقلل من شأن مواطنة الفلسطيني في إسرائيل.[٨] فمكانة الفلسطيني كمواطن، إما منقوصة أو حتى غير ثابتة أصلا – كما حصل على خلفية «صفقة القرن» وطرحها – المقبول على غالبية الأحزاب والقوى السياسية اليهودية- بشأن ضم الفلسطينيين في بلدات المثلث القريبة من الضفة الغربية إلى الدولة الفلسطينية العتيدة بحسب الخطة التي طرحها ترامب.

وهنا مهم الإشارة إلى إهمال الشرطة لحاجات ضبط النظام في البلدات العربية، وارتفاع مستوى عدم الثقة بها – كما باقي مؤسسات الدولة الرسمية.

ثالثا، مرجعيات سياسية وطنية، والمقصود مكانة القيادة السياسية ودورها، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا. وهنا الوضع مركب؛ فمن جهة، لا تملك هذه القيادات مفاتيح لحل قضايا الناس، إلا أنها من جهة ثانية لا تبادر إلى وضع تصورات كافية لكيفية تعاملها مع قضايا الناس على المستوى اليومي. والأهم، لا تطرح هذه القيادات برنامجا جماعيا وطنيا لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل يستطيع أن يبعث الأمل والتفاؤل والالتفاف حوله، بدل التفتيش عن حلول فردية وسريعة للتحديات الحياتية، وبالتالي فنحن أمام فشل سياسي قيادي أولا وقبل كل شيء.

فبدل الالتفاف حول مشروع مشترك، والعمل بشكل

تعود ظاهرة العنف أكثر من أي شيء آخر إلى تراجع المرجعيات التي تستطيع ضبط الناس وتنظيمهم بسبب المأزق المركب للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والذي تطور جديا في العقدين الأخيرين. وقد تكون المرجعيات أنماطا أو قيما أو افكارا، وقد تكون مؤسسات، أو حتى قد تتمثل في قيادات فردية لها دور مركزي في التحكم بالحالة المجتمعية.

منظم للوصول إليه، يسود شعور عند عموم الفلسطينيين في إسرائيل بعدم قدرتهم على التغيير نحو الأفضل؛ أي فقدان الأمل، وشيوع حالة مجتمعية من عدم القدرة على التنظم والعمل بوسائل سلمية مثل الإقناع والشراكة لأجل إحراز تغيير جماعي، أو حتى فردي، ما يؤدي إلى اللجوء لوسائل القوة والعنف؛ بمعنى أن حالة العنف المتزايد هي علامة قوية على انهيار المجتمع وتفتته، ومع غياب وسائل نظمت العلاقات بين الأفراد في الماضي من خلال اللجوء إلى العادات والتقليد، وعند تراجع هذه الأنماط، وفي ظل تمييز وإهمال خارجي، وخصوصا في مجال فرض النظام والقانون، فإن اللجوء للقوة والعنف تجاه الآخرين هو تمثيل لحالة «قانون الغاب». فماذا حصل في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة؟

عالجت الأدبيات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية تطور المجتمع الفلسطيني من خلال إطارين تحليليين أساسيين،[9] الأول نموذج التطور الطبيعي (Normal Development)، والثاني نموذج الأزمة (Crisis Model)، وقد أسهبنا قبل عقدين وأكثر في تحليل المجتمع الفلسطيني من خلال هذين الإطارين، اللذين لا يزالان يشكلان، برأيي، الخلفية لفهم جنوح مجتمعنا باتجاه العنف.

وجد الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم بعد النكبة أقلية في الدولة اليهودية، حيث تطوروا خلال الأعوام السبعين في ظل السياسة الإقصائية الإسرائيلية والمأزق العام للقضية الفلسطينية، وانتقلوا خلال السنوات من وضع المأزق الذي نتج عن هزيمة عام ١٩٤٨، إلى وضعية المأزق المركب الذي يلف جوانب حياتهم المختلفة، بحيث تتشكل وضعيتهم من أزمة خانقة تتعلق بوضعهم في الدولة اليهودية أو كجزء من الشعب الفلسطيني يتطور خارج المسارات الأساسية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية، كما أنهم يتطورون في ظل عداء الدولة الإسرائيلية لهم واتباعها لسياسات مفرقة

وقفة لفعاليات فلسطينية في الداخل ضد العنف.

وممیزة، وبذلك تطوروا على هامش السيرورة الأساسية للمجتمع الإسرائيلي، وبوضعية تختلف عن تطور باقي مواطني الدولة اليهودية، وأدى هذان البعدان في تطورهما إلى تطور مشوه ومخالف لوضعيات مشابهة من تطور المجموعات على المستوى الداخلي.

يخالف هذا النمط من التطور الادعاء الوارد من خلال التحليل المركزي المعتمد في العلوم الاجتماعية لفهم وضعية الفلسطينيين في إسرائيل، القائل إن الأقلية الفلسطينية الموجودة في إسرائيل مرّت، حتى يومنا هذا، بعملية تطور حثيثة وطبيعية.

إن الادعاء الرئيسي لدى أصحاب «منهجية التطور الطبيعي» هو أن الاقلية العربية الفلسطينية، في المجالات الأساسية الثلاثة التالية: علاقتها بإسرائيل كدولة، وعلاقتها بسائر أجزاء الشعب الفلسطيني، وأوضاعها على الصعيد الداخلي، تمر بمسار تطور طبيعي سيؤدي إلى حالة من الوعي الذاتي كونها أقلية فلسطينية في دولة يهودية. ومن

بدل الالتفاف حول مشروع مشترك، والعمل بشكل منظم للوصول إليه، يسود شعور عند عموم الفلسطينيين في إسرائيل بعدم قدرتهم على التغيير نحو الأفضل؛ أي فقدان الأمل، وشيوع حالة مجتمعية من عدم القدرة على التنظم والعمل بوسائل سلمية مثل الإقناع والشراكة لأجل إحراز تغيير جماعي، أو حتى فردي، ما يؤدي إلى اللجوء لوسائل القوة والعنف.

أهم هذه المعالم أن الفلسطينيين في إسرائيل سيسلمون بدورهم الهامشي في الحركة الوطنية الفلسطينية، وحينها ستتميز علاقاتهم بإسرائيل بعملية «أسرلة» تتمثل خلاصتها في طلبهم حقوقا إضافية ضمن إطار بنية الدولة القائمة، من دون الحاجة إلى تغيير الصبغة الصهيونية – اليهودية لدولة إسرائيل. إضافة إلى ذلك، ستحث المنظمات السياسية على ترسيخ التعددية، الأمر الذي سيشجع بدوره العرب على اندماج في دولة إسرائيل.

على النقيض من منهجية التطور الطبيعي، يواجه الفلسطينيون في إسرائيل ضائقة على مستويين: الأول أن الخيارات المتاحة لهم في علاقاتهم بالدولة، وبالشعب الفلسطيني، لا يرضى بها معظمهم؛ الثاني أنه لا توجد خيارات بديلة معقولة واردة في الأفق، أو حتى في المستقبل القريب، وقد ولّد هذا المأزق، كجزء من حالة غياب البدائل، الحاجة إلى البحث عن مخرج من المأزق والأزمة التي تعمقت أكثر بعد انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠، وخصوصا في مسألة العلاقة مع الدولة.[١٠]

فمن ناحية، تجابه أي أقلية قومية في دولة أثنية إشكالات سياسية ووجودية تنبع من البنية الأثنية للدولة. فالدولة الإثنية، من حيث تعريفها، تستثني الجماعات التي لا تنتمي إلى الجماعة الاثنية المتسلطة، من مجمل الأهداف القومية للدولة، وتخص جماعتها بمعاملة مميزة تقرها منظومة قوانين الدولة.

يتمثل الوضع القاسي الناجم عن التمييز ضد جماعة أثنية، برفض الدولة الإستراتيجي لمطالب المساواة والانتماء من خلال إطار مؤسسات الدولة. إن كل جماعة إثنية تسعى لأن تكون جزءاً من الدولة، وتطلب بطبيعة الحال – أن تتمتع بالمساواة وبالانتماء وبالهوية، وليس في الإمكان تجاهلها أو كبتها بصورة مستديمة.

كما تسعى كل أقلية قومية لأن تتمتع بفرص متساوية على جميع المستويات، ولأن يتاح لها الحصول على الموارد والمشاركة النسبية في شؤون الدولة، يرتبط هذا بتزايد وتيرة العنف على خلفية الشعور المتعاظم عند الناس بعدم وجود مرجعية قانونية منصفة بحقهم، وبالتالي، يأخذون القانون بأيديهم.

من ناحية أخرى، فإن مشكلة الفلسطينيين في إسرائيل بدأت بعد قيام دولة إسرائيل، وهي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية بمفهومها الواسع. لقد كانت منظومة العلاقات بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين الشعب الفلسطيني ومؤسساته دائما ذات حساسية بالنسبة إليهم كأفراد وكمجموعة. وإذا أخذنا تاريخ العداء بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية بعين الاعتبار، وجدنا أن الهوية الفلسطينية للعرب في إسرائيل، كانت دوما مصدر تهديد بالنسبة إلى السلطات، وإلى الجمهور اليهودي الواسع في إسرائيل. أسس هذا الوضع لشرخ مركزي وإستراتيجي فيما يتعلق بالعلاقات بين العرب في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية بصورة عامة. مع مرور الوقت، اتضح للفلسطينيين في إسرائيل أنه لا توجد أمامهم أي إمكانية واقعية لأن يكونوا جزءا من الحركة الوطنية الفلسطينية في الظروف الراهنة، على أساس من المساواة مع الفئات الفلسطينية الأخرى.

لقد تطور مركز الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات، ثم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، حيث نشأت وتطورت مختلف المؤسسات التابعة للحركة الوطنية الفلسطينية، أما الفلسطينيون في إسرائيل فقد كانوا على هامش هذه التطورات.

أدى هذا الاستثناء والإبعاد المزدوج، إلى تغلغل الوهن والضعف والتفتت على المستوى الداخلي لهذه المجموعة، فعلى الصعيد الداخلي، تحضر الضائقة الفردية والجماعية في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

وجد الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم بعد النكبة أقلية في الدولة اليهودية، حيث تطوروا في ظل السياسة الإقصائية الإسرائيلية والمأزق العام للقضية الفلسطينية، وانتقلوا من وضع المأزق الذي نتج عن هزيمة عام ١٩٤٨، إلى وضعية المأزق المركب الذي يلف جوانب حياتهم المختلفة، بحيث تتشكل وضعيتهم من أزمة خانقة تتعلق بوضعهم في الدولة اليهودية، أو كجزء من الشعب الفلسطيني يتطور خارج المسارات الأساسية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية.

والثقافية للأقلية الفلسطينية، وأيضا في هويتها الجماعية. ففي الحياة اليومية، تجد الضائقة تعبيرا لها في التباين بين التزايد السكاني وتوسع أماكن وجوده، وبين التمثيل الضئيل للعرب في تركيبة القوى في الدولة، وأيضا في وجود قيادات سياسية غير قادرة على التعامل إيجابياً مع أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، وفي ضعف التطور الاقتصادي للمجتمع العربي، وفي مشكلة الهوية، وفي تغير ثقافي واجتماعي عشوائي، وفي تضاربات جوهرية ترافق عملية الدمقرطة، وفي انعدام رؤية متفق عليها لمستقبل جماعي.

أدى التطور على المستوى الداخلي الحاصل في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، إلى حالات تأزم، ومؤشرات الوضع الأساسية هي : نمو ديمغرافي كبير إلى جانب انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية، تبلور هوية إسرائيلية- فلسطينية جزئية في كل واحد من المركبين، غياب تصور مبلور بخصوص المستقبل المنشود للعرب كجزء من إسرائيل، التعقيد في الوضع الاجتماعي والسياسي الداخلي، وعملية تمدين وتحديث مشوهتين، وعملية تحول إجرام مشوهة، وأزمة ثقافية عميقة.

مثلا، لا تزال الحمولة - كمؤسسة تقليدية- بدائية- حية وتعمل كأساس للمبنى الاجتماعي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. لم تتبوأ العائلة المصغرة التي احتلت مكانة اقتصادية مركزية بعد مكانة مشابهة على المستوى الاجتماعي والسياسي، ووضع الفرد على ضوء وظيفة

تظاهرة قُطرية ضد العنف في وادي عارة.

على النقيض من منهجية التطور الطبيعي، يواجه الفلسطينيون في إسرائيل ضائقة على مستويين: الأول أن الخيارات المتاحة لهم في علاقاتهم بالدولة، وبالشعب الفلسطيني، لا يرضى بها معظمهم؛ الثاني أنه لا توجد خيارات بديلة معقولة واردة في الأفق، أو حتى في المستقبل القريب.

الحمولة سيء للغاية، إذ يقمع المجتمع العربي الفرد ولا يعطيه مساحة للنمو السليم، ويشكل وضع المرأة العربية التعبير الجوهري لقمع الفرد العربي، إذ تعيش النساء في تركيبة اجتماعية ضاغطة تؤثر على تواجدهن كأقلية داخل أقلية. وتعاني مكانة النساء العربيات من نواقص كثيرة بشكل مطلق، وكذلك بالمقارنة مع وضع النساء اليهوديات في البلاد.

على الرغم من التحولات التي طرأت على المجتمع العربي في إسرائيل، ظلت هناك بنى مهمة قاومت كل تغيير اجتماعي أو سياسي. فعلى الصعيد المجتمعي، حفز التحسن في مستوى المعيشة عملية التحديث على المستوى الفردي، وهي عملية ملحوظة بصورة كبيرة في الميدان، وقد تظل عملية سطحية. بالإضافة إلى ذلك، تستحدث الحداثة على المستوى الفردي، التي تولدها ظروف محسنة وصلات بالمجتمع الإسرائيلي، في حدّ ذاتها، قوى بمقدورها أن تحل محل القيم المركزية التقليدية التي ترتبط بالحمولة وبالانتماء الديني والعلاقات بين الجنسين. لا ترافق التغير الحثيث على أرض الواقع بالضرورة تغيرات مماثلة في أسس القيم الاجتماعية.

وفي الواقع، إذا ظل الحراك السياسي للفلسطينيين في إسرائيل مغلقا بسبب بنية الدولة الإثنية، فقد تستمر الروابط العائلية والانتماء الديني في تشكيل قوالب سهلة للتنافس على موارد السلطة المحلية، كما كان الأمر عليه إلى اليوم. وعلى هذا النمط، سيزداد التنافر بين الحداثة السطحية وبين القيم التقليدية. وتحسن الظروف الاقتصادية والحداثة الشخصية لم ترافقها السيطرة على القضايا الجماعية المهمة.

يؤدي هذا الأمر إلى تعقيدات اجتماعية وسياسية عديدة، ويؤخر نمو المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، ويضع الأمر علامات سؤال بخصوص قدرة أبناء هذا المجتمع على التأقلم مع مفاهيم حياتية وسلوك اجتماعي ديمقراطي داخلي لديهم؛ إذ أدت التعقيدات الاجتماعية والسياسة الانتقائية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية إلى خلق العديد من التناقضات الأساسية في هذا المضمار. وتشير هذه التناقضات إلى الصعوبة الفعلية في استيعاب الديمقراطية وتحويلها إلى جزء عضوي من حياة العرب اليومية. ويصعب على العرب العمل «في عالمين»، الواحد ديمقراطي والآخر تقليدي- غير ديمقراطي، ويعقد قدرتهم على التطور كمجموعة ديمقراطية على الصعيد الداخلي.

للتلخيص، التردي على مستوى الجماعة بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، وانفضاض العقد الاجتماعي بينهم، وتراجع المرجعيات الاجتماعية والقانونية والسياسية، وحالة التراجع في تنظيمهم الجماعي، هو الأساس في فهم حالة التردي من حيث الأمن والأمان، ويرجع ذلك أولا إلى سياسات الدولة الإثنية، وثانيا، إلى بعدهم عن المشروع الوطني الفلسطيني، وثالثا، إلى تعقيدات سيرورة التغير الاجتماعي عندهم... هذه العوامل هي التفسير الأشمل لوضعيتهم التي تردت، وشكلت الحاضنة الأشمل لتفاقم العنف، وحتى الجريمة في غالبية الحالات، حتى أن عصابات الجريمة المنظمة تجد مرتعا خصبا لعملها، ولا تجد من يردعها داخليا من حيث المجتمع، وخارجيا من قبل الشرطة.

طبعا، لا يلغي التحليل أعلاه أسبابا عينية أخرى، قد تكون مهمة لفهم ظواهر عنفية عينية، وقد تداولتها الأبحاث من مذاهب مختلفة: الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس، إلخ.... لكن هذه الأسباب تجد في السياق العام لأزمة الفلسطينيين في إسرائيل، وتفاقم بناهم كمجموعة قومية، العامل الأكثر قدرة على تفسير الحالة المجتمعية التي ذكرناها سابقا، وتشكل الأساس لتفاقم العنف في كل المجالات والمستويات.

مثلا، لا تزال الحمولة - كمؤسسة تقليدية- بدائية- حية وتعمل كأساس للمبنى الاجتماعي. لم تتبوأ العائلة المصغرة التي احتلت مكانة اقتصادية مركزية بعد مكانة مشابهة على المستوى الاجتماعي والسياسي، ووضع الفرد على ضوء وظيفة الحمولة سيء للغاية، إذ يقمع المجتمع العربي الفرد ولا يعطيه مساحة للنمو السليم، ويشكل وضع المرأة العربية التعبير الجوهري لقمع الفرد العربي.

ما هو الحل؟

صحيح بأنه لا يوجد حل سريع، وخصوصا أننا نتحدث عن مشكلة مجتمعية شاملة وعميقة، لكن مشكلة العنف والجريمة بشكلها الحالي هي طارئة ونتيجة لأسباب عينية ومن الممكن معالجتها والوصول إلى حالة طبيعية من الهدوء والسلم الأهليين، وبرأيي، بالإمكان تصور مجتمعنا في حالة «طبيعية» من العنف والجريمة؛ أي كما هو الحال في مجموعات المقارنة القريبة: اليهود في إسرائيل، أو الفلسطينيون في الضفة، القدس، غزة، أو حتى الشتات، وأيضا وضع العنف والجريمة في مجتمعنا هنا قبل عقدين وأكثر. وهذا يتطلب تغييرا جوهريا ومثابرا في مستويين.

الأول، معالجة جادة ومثابرة في موضوع إعادة الاعتبار لتنظيم المجتمع، من خلال إعادة ترميم أو بناء جديد لمرجعيات مجتمعية، وعلى رأسها موضوع القيادة الجماعية، من حيث الشكل والمضمون، وهي الآن ضعيفة جدا، أو حتى غير موجودة، ومن حيث المشروع الجماعي المشترك، الذي يشغل الناس ويدفعهم للتعاون، وليس التنافس والعمل بعضهم ضد بعض.

والثاني من حيث المعالجة العينية لأسباب وعوامل محددة تقف خلف تفسير العنف والجريمة في قطاعات عينية. أدناه، سوف أفصّل ذلك مع الانطلاق من ركيزة أساسية واحدة وهي: في المستويين، الانطلاق من مجتمعنا هو الأساس؛ أي أن الحل والتخطيط له يجب أن يأتي منا، ويجب رفض توجهات بعض القيادات العربية لحكومة إسرائيل أو للشرطة بأن تصمم لنا حلولا.[11] طبعا يجب مطالبة الشرطة وحكومة إسرائيل بالقيام بدورها، لكن حسب برنامج وخطة نصممها نحن، ونتحمل مسؤولية قيادة التغيير كمجتمع وطني، لا كأشلاء مجتمع تعيش على هامش المجتمع الإسرائيلي.

بالنسبة لموضوع التنظيم الجماعي، من حيث الشكل

المجتمع الفلسطيني في الداخل: ثقة معدومة بالشرطة الإسرائيلية.

والمضمون، قد يدّعي البعض أنه لا علاقة للعنف والجريمة بهذا، وهذا برأيي خطأ فادح. الجماعة القومية بحاجة إلى مشروع وتأطير جماعي ينظم علاقاتها ويشد أفرادها نحو تحقيق مشاريع جماعية لها علاقة بالفرد من حيث صلته بباقي أعضاء الجماعة. ومن الممكن الاستدلال على هذا العلاقة من خلال مراجعة التجارب الوطنية في مقارعة الاستعمار، ومنها تجربة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع قبل الانتفاضة الأولى، وحتى تجربة مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل إبان عهد الصعود الوطني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فالشروع بمشروع جماعي، يشد الجماعة وينظمها ويجعلها أكثر تسامحا فيما بينها، في مواجهة العدو الخارجي، مع التنبيه أن عليه أن يترافق مع إعادة الاعتبار لمرجعيات اجتماعية وقانونية، وعلى رأسها ضرورة تغيير سياسات الدولة، لا سيما سياسات الشرطة، حتى يستطيع الفلسطيني في إسرائيل أن يتماثل، أو على

يؤدي واقع بنية الدولة الإثنية إلى تعقيدات اجتماعية وسياسية عديدة، ويؤخر نمو المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، ويضع الأمر علامات سؤال بخصوص قدرة أبناء هذا المجتمع على التأقلم مع مفاهيم حياتية وسلوك اجتماعي ديمقراطي داخلي لديهم؛ إذ أدت التعقيدات الاجتماعية والسياسة الانتقائية للسلطات إلى خلق العديد من التناقضات الأساسية في هذا المضمار.

الأقل يقبل، بالمنظومة القانونية، وأداة تطبيقها – الشرطة.

هنا يجب العمل على تطوير عملنا الجماعي في اتجاهين. الأول من حيث المضمون، فما هو مشروعنا الجماعي؟ وماذا نريد؟ وكيف يمكننا جذب الناس للمشاركة في صياغته وتنفيذه؟ والثاني في جوهر تنظيمنا كمجتمع؛ أي ما هو الإطار الذي يمثلنا؟ وكيف يمكن شدّ الناس تجاهه، وتحويله إلى مرجعية وطنية شرعية، بحيث ينظر الناس له ولبرنامجه النضالي كأداة تستحق الالتفاف حولها؟

هنا سأركز على أهمية تنظيم القيادة الوطنية للفلسطينيين في إسرائيل، إذ يرجع المأزق في هذا المجال إلى كون هذه القيادة، سواء أكانت ممثلة في لجنة المتابعة العليا أم لا، لم تبلور بعد مطلبا يعبر عن خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل كجماعة قومية لها الحق في تقرير المصير داخل إسرائيل، والاعتراف بهم «كجماعة قومية» ذات خصوصية قومية، لغوية وثقافية وأخلاقية خاصة ومميزة، ولم تغرس هذا المطلب في صفوف الجمهور الواسع، كما فعلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات عندما بلورت مطلب حق تقرير المصير الفلسطيني، وجذرته كمطلب لعموم الشعب الفلسطيني، أو كما فعلت الحركة الصهيونية عندما غرست المطالب نفسها في صفوف اليهود. وعلى الرغم من تحول مصطلح أقلية قومية، ومطلب العرب الاعتراف بهم بهذا الشكل إلى مطلب يومي، لا يزال عدم الوضوح يكتنف المعنى الحقيقي.

لا يصل الفلسطينيون في إسرائيل اليوم إلى الحد الأدنى من النضال المدني للأقليات القومية. وفقط عندما يتم تطوير رؤيا جماعية تلتزم بها القيادة، قولا وفعلا،[١٢] سيبدأ التفكير بكيفية تحقيق هذه الرؤيا، وسيؤدي هذا بدوره إلى حالة تضامن داخلي والتفاف مجتمعي، وعندها سيؤتي النضال الفلسطيني في إسرائيل ثماره. ومن ناحية ثانية، يرتبط نجاح الفلسطينيين في إسرائيل بقدرتهم على بناء جسم قيادي جماعي. وبدأ النقاش العلني في هذا المجال بالتسارع قبل عقدين وأكثر، وذلك من خلال طرح مطلب تنظيم انتخابات قطرية عامة لجسم سياسي وطني أعلى يمثل قضايا الفلسطينيين في إسرائيل (في هذه الحالة الحديث عن انتخابات لجنة المتابعة العليا) أمام الدولة والأغلبية اليهودية والحركة الوطنية الفلسطينية وباقي شرائح الشعب الفلسطيني، فضلا عن تمثيله الفلسطينيين أمام أجسام عالمية ذات اهتمام بوضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، غير أن المشروع لا يزال يراوح مكانه كفكرة عامة، بسبب معارضة غالبية القيادات السياسية للفكرة، حيث قد تطيح الانتخابات المباشرة ببعضهم.

من جهة أخرى، على الرغم من أن تنظيم العمل الجماعي هو الحاضنة الأساسية لأي مجابهة مع حالة التفكك المجتمعي وانتشار العنف والجريمة، فإننا لا نستطيع كمجتمع أن نكتفي بذلك. المطلوب كذلك علاج متواصل يضع الإصبع على مواطن الخلل ويعالجها، من خلال خطة شاملة لعلاج آفات المجتمع الاجتماعية، وفي مركزها العنف والجريمة.

تم تكليفي في كانون الثاني (٢٠١٩) من طرف لجنة المتابعة العليا بوضع خطة/تصور تفصيلية لعلاج العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، فقمت ببناء طاقم مهني مقلص، وانطلقنا في عملية جادة لدراسة أنواع العنف وأسباب كل نوع، وتفصيل نوع العلاجات المطلوبة، بما في ذلك وضع سلة من التوصيات، وعلى رأسها ضرورة تحويل الإطار الذي صممناه إلى برنامج قطري ووطني عام من جهة، وتفصيلي عيني في كل بلد وحارة (في المدن الكبرى)، من الجهة الأخرى.[١٣]

بعد مسح شامل للأدبيات العلمية حول العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وصلنا إلى تحديد الأسباب العينية الرئيسية لتفشي العنف والجريمة، وتتعلق بما يلي:

للتلخيص، التردي على مستوى الجماعة بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، وانفضاض العقد الاجتماعي بينهم، وتراجع المرجعيات الاجتماعية والقانونية والسياسية، وحالة التراجع في تنظيمهم الجماعي، هو الأساس في فهم حالة التردي من حيث الأمن والأمان، ويرجع ذلك أولا إلى سياسات الدولة الإثنية، وثانيا، إلى بعدهم عن المشروع الوطني الفلسطيني، وثالثا، إلى تعقيدات سيرورة التغيير الاجتماعي عندهم.

- السياق الكولونيالي وسياسات الإقصاء والتهميش لمجتمع الأصليين.
- تقاعس الشرطة.
- الوضع الاقتصادي.
- التغييرات الاجتماعية.
- الخطاب المزدوج لدى القيادة السياسية والمحلية.
- وجود وصعود قوة عائلات الإجرام.
- ضائقة الأرض والمسكن.
- العولمة.
- الدين والعلمنة وخلق حالات من التوتر على هذه الخلفية.

وقد قمنا، بناء على مسح شامل للأدبيات العلمية بتحديد أنواع العنف الرئيسية، وهي كما يلي:

- العنف الأسري.
- العنف ضد الأطفال.
- العنف ضد النساء.
- العنف لدى الأطفال والشبيبة.
- العنف في المدارس.
- العنف العائلي الجماعي.
- العنف بين الجيران.
- العنف على خلفية انتخابات.
- عنف عصابات الإجرام.

موقع جريمة في طيبة المثلث.

لا بديل عن الشروع بمشروع جماعي، يشد الجماعة وينظمها ويجعلها أكثر تسامحا فيما بينها، في مواجهة العدو الخارجي، مع التنبيه أن عليه أن يترافق مع إعادة الاعتبار لمرجعيات اجتماعية وقانونية، وعلى رأسها ضرورة تغيير سياسات الدولة، لا سيما سياسات الشرطة، حتى يستطيع الفلسطيني في إسرائيل أن يتماثل، أو على الأقل يقبل، بالمنظومة القانونية، وأداة تطبيقها – الشرطة.

- عنف الشرطة.
- العنف ضد المسنين.
- العنف ضد ذوي الاحتياجات الخاصة.
- العنف ضد الرجال.
- العنف في مكان العمل.
- العنف في الشبكة العنكبوتية.

ووصلنا إلى تحديد ١٤ قطاعا تقع عليهم مهمة مكافحة العنف والجريمة، بعدها تم الطلب من مختصين بكتابة تصور عيني وتفصيلي لكيفية مساهمة كل قطاع في مكافحة العنف والحد من الجريمة، حيث تم عقد ١٤ ورشة نقاش بين مختصين لمناقشة الورقة، وإقرار خطة تفصيلية لما يجب عمله في كل مجال. علما أن المجالات هي ما يلي:

- السلطات المحلية.
- الشرطة.
- التعليم والمدارس.
- الشؤون الاجتماعية.
- اللجان والهيئات الشعبية.
- المؤسسات السياسية الحزبية والوطنية (الجماعية).
- رجال الدين والأئمة.
- الجمعيات والمؤسسات النسوية.
- المراكز الجماهيرية.
- مؤسسات الفن والثقافة الوطنية.
- لجان الصلح.
- الإعلام.
- لجان إفشاء السلام.
- الأهل.

تدفع كثرة نقاط الضعف في مجتمعنا، وانتشار العنف والجريمة في كل قطاعاته –بالإضافة إلى نقاط قوة جدية– إلى الحاجة لوضع خطة عامة وشاملة، تتمحور في كل جوانب المجتمع، وتصل إلى كل المرافق التي تتشكل منها البلدة العربية، ويُلزِم إحداث التغيير في مستويات العنف والتغيير المجتمعي تدخلا طويل الأمد، وذلك لسببين، أولهما حدة وشمولية المشاكل والعقبات التي تساهم في تفشي الظاهرة، وثانيهما الحاجة إلى تضافر الجهود والموارد واستثمار الكثير من الموارد والطاقات التي يصعب توظيفها في فترة قصيرة.

على ضوء ما ذكر، يحتاج مشروع تداخل ناجع إلى الأخذ بالمبادئ التالية:

١ - **برنامج شمولي:** تدخلٌ عام وشامل في كل/غالبية العوامل والمستويات المؤثرة على تفشي العنف والجريمة. على مستوى الفرد والعائلة والحارة والبلدة والمنطقة والمستوى الداخلي والخارجي – سياسات الدولة، إلى جانب البنى الاجتماعية والوضع الاقتصادي، إلخ....

٢ - **تدخل طويل الأمد:** تحصل التغييرات فقط في حال معالجة القضايا بشكل لائق ومتواصل، إذ يكفل هذا الأمر استيعابها، ويكفل تأقلم القطاعات الداخلية والخارجية مع نهج التغيير.

٣. **تعاون على الأصعدة كافة:** الفرد، العائلة، السلطة المحلية والهيئات القطرية. يفترض هذا المبدأ أن التغيير الذي قد يحدث تأثيرا في مستويات العنف يحتاج إلى تظافر الجهود وتجميع الطاقات والموارد والاستعداد للتغيير في كل القطاعات التي ترتبط بالموضوع.

٤ - **التعزيز:** يشكل التعزيز مبدأ موجها بحيث يقصد منه العمل لأجل تقوية قدرات مجتمعنا: العائلة ولجان الأحياء والسلطة المحلية والأحزاب السياسية، إلخ... لأجل أن نكون جاهزين داخليا للتعامل مع آفة العنف ومشكلة الجريمة وأي تحديات اجتماعية أخرى.

٥. **المهنيــة:** تشــكل المهنيــة لــب القــدرة عــلى التعامــل مــع المعضــلات التــي تــؤدي لتفاقــم العنــف. ولا يمكــن الوصــول إلى مجتمــع قــادر وآمــن بغيــاب القاعــدة المهنيــة في التعامــل مــع جوانــب هــذا العمــل كافــة. وهنــا تجــب الإشــارة إلى ضرورة التــزام المؤسســات المعنيــة بتطويــر القــدرات المهنيــة العربيــة القــادرة عــلى التعامــل مــع الموضــوع.

٦. **المشــاركة المجتمعيــة:** تشــكل المشــاركة المجتمعيــة إحــدى الأدوات المركزيــة التــي تمكّــن مــن إنجــاز التعزيــز والتقــدم داخــل المجتمــع. وتجــد هــذه المشــاركة تعبــيراً لهــا في العمــل المهنــي، بالإضافــة إلى مشــاركة الســكان في الســيرورات التــي تحصــل داخــل القطاعــات المختلفــة والمجتمــع عمومــا.

٧. **الشــفافية:** يجــب توضيــح أبعــاد ومســتويات أي عمليــة تدخــل، بحيــث تكــون شــفافة وواضحــة للجمهــور. في كثــير مــن الأحيــان، تكــون عمليــات التدخــل في المســائل الاجتماعيــة محاطــة بسريــة وغيــاب الوضــوح أمــام النــاس، حيــث يتطلــب تجنيــد النــاس لدعــم المــشروع شــفافية كاملــة.

٨. **المرونــة:** تلــزم مشــاركة الأجســام المختلفــة في المــشروع، مع مــا يرافقهــا مــن تعقيــدات تتعلــق بقيــادة عمليــة التغيــير والرقابــة وتقييــم العمــل، بقابليــة مرنــة لصياغــة مجــددة لطــرق تدخــل بديلــة، مــن أجــل توفــير تعامــل ناجــع مــع إحتياجــات معالجــة الموضــوع بشــكل ناجــع.

٩. **الرقابــة والتقييــم المبلــوِر:** مــن أجــل ضمــان نجــاح عمليــة قيــادة التغيــير الناجــع في كل القطاعــات المعنيــة بالموضــوع، هنالــك حاجــة للقيــام بتطبيــق أســاليب رقابــة وتقييــم للمــشروع. وتضمــن رقابــة ملاصقــة مــن قبــل الأجســام التــي تديــر المــشروع وتنفــذه تنفيــذا يطابــق برامــج التدخــل والتوصيــات التــي يتــم تبنيهــا خــلال عمليــة التقييــم المبلــور.

خاتمة

خــلال اكتوبــر ٢٠١٩، بــادرت القيــادات العربيــة إلى مظاهــرات تدعــو الشرطــة إلى أخــذ دور أكــبر في مكافحــة العنــف والجريمــة، وقــد تــم تنظيــم مظاهــرات واعتصامــات ومســيرات في الشــوارع، بمــا في ذلــك إغــلاق شــارع عابــر إسرائيــل، وقــد عــبرت بعــض القيــادات عــن تطلعهــا، عــلى ضــوء المظاهــرات، إلى أن تــؤدي الشرطــة «دورهــا»، لا بــل إن قيــادات القائمــة المشــتركة التقــت مــع وزراء ومســؤولين وطالبتهــم بوضــع خطــة لمكافحــة العنــف والجريمــة في المجتمــع العربــي.

تلخصــت المظاهــرات والاحتجاجــات واللقــاءات في المطالبــة «بشرطــة أكثــر» في البلــدات العربيــة، وهــي فكــرة مناقضــة تمامــا لرؤيــة غالبيــة النــاس والقيــادات بــأن الشرطــة تتقاعــس عــن قصــد في إحــلال النظــام والقانــون في البلــدات العربيــة، وتــرى - مــن خــلال رؤيــا معاديــة للعــرب- بــأن تفــكك العــرب ومجتمعهــم وتفــشي العنــف والجريمــة، لا ســيما الجريمــة المنظمــة، هــي في مصلحــة الدولــة والأكثريــة اليهوديــة.

الفكــرة الأساســية المقصــودة هنــا هــي مــا يــلي: بعــد أن قــام الفلســطينيون في إسرائيــل بمظاهــرات قطريــة عــام ٢٠٠٠ ســميت انتفاضــة القــدس والأقــصى، وبــدا وكأنهــم يهــددون الســيطرة اليهوديــة عــلى الدولــة مــن خــلال برنامــج «التصــور المســتقبلي» وغــيره مــن علامــات الثقــة بالنفــس والقــوة، أرادت الدولــة الانقضــاض عــلى كل هــذه الإنجــازات في العمــل الجماعــي مــن خــلال فتــح المجــال للعنــف والجريمــة والتفــكك المجتمعــي وانعــدام النظــام، وهــي بذلــك قامــت بشــكل مقصــود بتغذيــة العنــف والجريمــة ومصادرهــا.

مــن ناحيــة ثانيــة، واضــح تمامــا بــأن سياســات الدولــة هــي الســبب الرئيــسي في تفــكك المجتمــع الفلســطيني عمومــا، وهــي عملــت عــلى ذلــك بشــكل منهجــي، وحــول ذلــك كتبــت مئــات الكتب والمقــالات العلميــة، مــا أدى إلى تدهــور حالــة التضامــن المجتمعــي وفتــح البــاب للعنــف والجريمــة. بالمقابــل لا يمكــن أن نهمــل تمامــا موضــوع كــون الفلســطينيين مبعديــن قــصرا عــن الحركــة الوطنيــة الفلســطينية، وأدوات التضامــن الوطنــي مــن خلالهــا، كمــا أنهــم يعانــون مــن تعقيــدات ثقافيــة واجتماعيــة تترافــق مــع عمليــة الانتقــال مــن مجتمــع تقليــدي إلى مجتمــع عــصري. كل هــذا يقــدم تفســيرا لانهيــار المجتمــع، وخلــق حالــة مجتمعيــة شــاملة لتفــشي العنــف والجريمــة.

المطلــوب هــو تقديــم قــراءة لفهــم هــذه الحالــة المجتمعيــة، لكي نكــون قادريــن عــلى تقديــم حلــول كافيــة. وحاولــت هنــا، في هــذا المقــال القصــير، أن أقــوم بذلــك بشــكل مقتضــب. لكننــي لا أعتقــد أن هــذا يفــي بالغــرض، لذلــك مــن الأهميــة بمــكان الاســتمرار في هــذا الجهــد مــن قبــل المختصــين، حتــى نكــون قادريــن، عــلى الأقل، عــلى تقديــم فكــرة شــاملة للظاهــرة وطــرق علاجهــا ومواجهتهــا.

الهوامش

١ لا أتطلع هنا الى تقديم صورة عن الظاهرة وانتشارها، فالمعلومات موجودة في عدة مواقع ومقالات وتقارير، ويستطيع المهتم بذلك أن يصل بسهولة إلى معلومات عنها.

٢ رينات بنيطا، معطيات عن العنف الحاد في الوسط غير اليهوديّ. الكنيست، مركز البحث والمعلومات، ٢٠١٨/٢/٨.
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/c3f72047-fcb6-e61180-ca-00155d0206992/_c3f72047-fcb6-e611-80ca-00155d020699_11_9494.pdf
(آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٣/١)

٣ بادي حسيسي، «كيف يمكن إيقاف ظاهرة العنف وعمليات إطلاق النار في المجتمع العربي؟». موقع صحيفة هآرتس- السباحة، ٢٠١٩/١٠/١٦.
https://www.haaretz.co.il/debate/1.7965060
(آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٣/١)

٤ ثابت أبو راس، أمنون بئيري سولتسيانو، «ثلثا القتلى في إسرائيل من العرب. موقع ذي ماركر، ٢٠١٨/٣/١٨.
https://www.themarker.com/opinion/1.5912795
(آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٣/١)

٥ علي حيدر، «انتشار العنف.. أسباب وإسقاطات». موقع دوغري نت-موقع اجتماعي لسكان الجليل، ٢٠١٢/١٢/٤.
http://dugrinet.co.il/node/15275
(آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٣/١)

٦ نهاد علي. إرهاب مدني: الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. (حيفا: المركز اليهودي العربي- جامعة حيفا ومركز أمان، ٢٠١٤).

٧ مروان دويري، "قراءة منظوميّة للعنف في مجتمعنا". مجلة جدل، العدد السادس، (٢٠١٠)، ص ١-٨.
https://www.mada-research.org/en/files/201006//Jadal6/jadal6-arb/marwan-arb-final.pdf
(آخر مشاهدة في ٢٠٢٠/٣/١)

8 As'ad Ghanem & Ibrhem Khatib. "The nationalisation of the Israeli ethnocratic regime and the Palestinian minority's shrinking citizenship". Citizenship Studies, 21(8), (2017), p 889902-.

9 As'ad Ghanem."The Palestinians in Israel Are Part of the Problem and Not of the Solution. Their Status in the Age of Peace," Medina, Memshal Vayahasim Benleumiem (State, Government, and International Relations) 41\42, (1997), p 123154-. (Hebrew); Nadim Rouhana & As'ad Ghanem. "The crisis of minorities in ethnic states: the case of the Palestinian citizens in Israel," International Journal of Middle East Studies 30 (3), (1998), p 321346-.
أسعد غانم ومهند مصطفى. الفلسطينيون في إسرائيل- سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية. (رام الله: مدار، ٢٠٠٩).

١٠ هذا التوصيف يعتمد كثيراً على التحليل السابق الذي ورد في: غانم ومصطفى.. 2009؛ Ghanem، 1997 و Rouhana & Ghanem, 1998

١١ خلال الأشهر الماضية كانت توجهات من قبل قيادات القائمة المشتركة إلى نتنياهو وأردان-وزير الأمن الداخلي في إسرائيل- وحتى إلى غانتس- رئيس حزب كاحول لفان- لكي يقوموا بصياغة مشروع وخطة لمكافحة العنف في المجتمع العربي، هذا طبعا بعكس ما تردده نفس القيادات بأن الدولة خططت لتفشي العنف، فكيف يمكننا التوجه لمن يقوم بالعمل على تفشي العنف أن يكون مسؤولا عن صياغة مشروع للتصدي له.
أنظروا على سبيل المثال: تقرير صحافي «ماذا تمخض عن اجتماع «المشتركة» بوزير الأمن الداخلي؟"، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٩/١٠/١٠
https://short.arab48.com/short/X9tX

١٢ عام ٢٠٠٦، أطلقت لجنة المتابعة واللجنة القطرية من خلال جهد مثقفين وأكاديميين التصور المستقبلي للعرب في إسرائيل كأساس لمشروع عمل جماعي، وقد شارك في ذلك ممثلون عن كل التيارات السياسية. قوبل هذا التصور بموجة غضب من قبل ممثلي الغالبية اليهودية، ورغم أن القيادات العربية لم تقف ضد التصور، إلا أنها لم تكن معنية به وبنجاحه، ولذلك لم يتم العمل به ووضعه كأساس للعمل السياسي الفلسطيني في إسرائيل.

١٣ للتفصيل انظر: لجنة المتابعة العليا. ٢٠١٩. المشروع الإستراتيجي لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي. الناصرة: لجنة المتابعة العليا.